المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-05-2006 العـــدد : 2062
الصفحـات : 17 المسلسل : 140

انتقادات للأجهزة الحكومية والبنوك في ملتقى المرأة بالرياض

صندوق ذوي الدخل المحدود مرشح ليكون صانع سوق الأسهم السعودية

الرياض: عدنان جابر، هيفاء الصقر

رجح مشاركون في ملتقى المرأة وسوق الأسهم السعودية الذي عقد مساء أول من أمس بالرياض أن يخصص الصندوق الاستثماري لذوي الدخل المحدود الذي أعلن عنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز قبل أسبوعين، للقيام بدور صانع السوق، وهو أحد التوصيات التي رفعها مجلس الشورى السعودي قبل فترة لتحقيق الاستقرار في سوق الأسهم المحلية التي تعرضت لموجات تراجع حادة منذ فبراير الماضي.

وتزامنت هذه التكهنات مع انتقادات وجهها مشاركون لجهات عدة أسهمت في تعميق الأزمة التي صاحبت السوق، كان أبرزها اتهام عضو في مجلس الشورى بعض الأجهزة الحكومية بالنظر إلى مجلس الشورى كأحد العوائق التي تعرقل العمل، فيما ذكر أكاديمية اقتصادية أن البنوك السعودية أفرطت في إقراض الأفراد لغرض الاستثمار في الأسهم، و رأي محام سعودي أن قرار السماح للمقيمين بتملك الأسهم مباشرة جاء متناقضا مع الضوابط المفروضة على المقيمين والتي تقيد بعض تحركاتهم.

وقال رئيس جمعية الاقتصاد السعودية، وعضو مجلس الشورى الدكتور محمد القنيبط خلال جلسة العمل الأولى للملتقى التي حملت عنوان "الجوانب المعرفية والقانونية

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-05-2006
الصفحـات : 17
العـــدد : 2062
المسلسل : 140

للاستثمار في الأسهم" إن المقترح الذي رفعه مجلس الشورى إلى المقام السامي بالتوصية بإنشاء صانع السوق ما زال يدرس، معتبرا أن صندوق ذوي الدخل المحدود الذي أشار إليه خادم الحرمين الشريفين مؤخرا يدخل في هذا السياق.

وأضاف القنيبط أن بعض الجهات الحكومية تنظر إلى مجلس الشورى باعتباره عائقا لها، مشيرا إلى ما جرى قبل عام عندما طلبت وزارة التجارة سحب نظام الشركات الذي كان يدرس في المجلس، وقال: " نظام الشركات سحب من مجلس الشورى قبل عام، ولم يعد حتى الآن، رغم أننا كنا على وشك الانتهاء منه". وأبدى المحامي والمستشار القانوني ماجد محمد قاروب استغرابه من السماح للمقيم الأجنبي بالاستثمار في الأسهم، في الوقت الذي توضع عليه قيود لاستقدام زوجته، ومطالبته على الدوام بتوفير تعريف من كفيله بالعمل، معتبرا أن هذا الإجراء يعتبر مشابها لدخول المرأة في سوق الأسهم، إذ أكد على ضرورة حصول المرأة على الثقافة اللازمة عن السوق المالية والشركات، والاستثمار قبل إقحامها في السوق.

وأكد قاروب على ضرورة دراسة الجوانب القانونية لنظام السوق المالية معتبرا أن غياب هذه الثقافة قد يؤدي إلى إضفاء التخبط في عمليات التداول، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة اتخاذ جملة من التوصيات والتي صدرت عن ملتقى أسواق المال الخليجية الذي نظمه مركز القانون السعودي للتدريب مثل تثقيف كبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارات، وكبار التنفيذيين حول قوانين أسواق المال، وحث هيئات الأسواق المالية على المزيد من الحزم في تطبيق القوانين واللوائح، وخاصة في مجال السماح بتأسيس مزيد من شركات الوساطة المالية، والمكاتب الاستشارية.

وتضمنت التوصيات أيضا حث السلطات التشريعية على تعديل وتطوير كافة القوانين التجارية والاقتصادية لترتقي إلى معايير قوانين أسواق المال، ورفع معايير الجودة المهنية لمختلف التخصصات المهنية في مجالات المحاسبة الاقتصادية والقانونية والإدارية.

وتناول نائب رئيس شركة التمويل العقاري عضو مجلس إدارة غرفة تجارة الرياض خالد بن عبد العزيز المقيرن آفاق الاستثمار العقاري في المملكة، إذ أوضح أن نسبة تملك السعوديين للمساكن تبلغ 45٪، وينتظر أن ترتفع إلى معدل يتراوح بين 55 ٪، و60٪ خلال الخمس سنوات المقبلة.

وقال المقيرن إن سوق التمويل السكني في المملكة تعد كبيرة، ويتوقع أن تبلغ قيمتها 12 مليار ريال بحلول عام 2010، مبينا في الوقت نفسه أن تكلفة عمليات بناء الوحدات العقارية الجديدة في البلاد تبلغ 484 مليار ريال بحلول عام 2010، إذ تحتاج المملكة حتى هذا التاريخ إلى بناء نحو 2.62 مليون وحدة سكنية جديدة عند معدل متوسط يبلغ أكثر من 163.7 ألف وحدة سنويا. وأشار المقيرن إلى أن الاستثمارات في بناء المساكن الجديدة ستبلغ 1.2 تريليون ريال بحلول عام 2010، مبينا في الوقت نفسه أن أسعار العقارات في السعودية نمت بواقع 13.7٪ في الفترة بين عامي 2002، و2005.

وأوضح أن نمو الأسعار للأراضي سجل نحو 16.5٪، والمباني التجارية المعدة للاستخدام المكتبي 12.5 ٪.

من جهته ذكر نائب رئيس غرفة الرياض رئيس اللجنة الوطنية الصناعية في مجلس الغرف المهندس سعد المعجل أن هناك نسبة تعادل 60 ٪ من المصانع المنتجة في الرياض، متناثرة خارج أسوار المدينة، مشيرا إلى أن قوائم الانتظار للحصول على أراض صناعية في عدد من المناطق تعد بالمئات.

وأشار المعجل إلى أن المصانع المحلية تواجه ضغطا كبيرا ومتزايدا بسبب انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات 5٪، فضلا عن اشتداد المنافسة المحلية، لافتا النظر في الوقت نفسه إلى وجود العديد من فرص الاستثمار الصناعي المتاحة لسيدات الأعمال مثل الملابس، وأغذية الأطفال، والإكسسوارات، والمعجنات، والمجوهرات.